



تبادل الأسرى

الكيان الصهيوني يماطل

لكسب الوقت وخفض المطالب

حين تطالب حركات المقاومة بإطلاق سراح ألف أسير على الأقل. ٢- توافق (إسرائيل) على إطلاق سراح

الأسيرات الفلسطينية اللواتي لم يتم إدانتهن في عمليات أسفرت عن قتل أو جرح صهاينة، في حين تطالب حركات المقاومة بإطلاق سراح جميع الأسيرات بدون استثناء.

٣- (إسرائيل) توافق على إطلاق سراح الأسرى الذين قضوا أكثر من عشرين عاماً، بشرط ألا يكونوا مدانين بعمليات قتل لليهود. في حين تطالب حركات المقاومة بإطلاق سراح جميع الأسرى الذين قضوا عشرين عاماً.

٤- تصر (إسرائيل) على أنه من حقها وحدها تحديد الأسرى الذين سيطلق سراحهم، بحيث ترى أنه لا يحق لحركات المقاومة تحديد أي اسم من أسماء الأسرى الذين سيطلق سراحهم. وهناك تسريبات أخرى تؤكد أن (إسرائيل) لا توافق ضمن هذه الصفقة على إطلاق سراح أسرى من حركة حماس، سيما قاداتها المعتقلين في سجون الاحتلال، ولا حتى من قادة فتح إن كانوا مدانين بتهم قتل لليهود.

دوائر صنع القرار في الدولة العبرية ترى أنه لا يوجد هناك ما يدعو للاستعجال في قضية شاليت، على اعتبار أنها تفترض أن حركات المقاومة التي تأسره تتعامل معه كنزخ وبالتالي ستعمل كل ما في وسعها من أجل المحافظة على حياته. (إسرائيل) تتعامل مع التصريحات الصادرة عن مسؤولين في حركات المقاومة الذين يحذرون من إمكانية تعرض شاليت للخطر بسبب عمليات القصف التي تقوم بها (إسرائيل) ضد قطاع غزة، بأنها تأتي في إطار ممارسة الضغوط النفسية على أسرة الجندي ومن أجل إجبار الحكومة الصهيونية على المسارعة بحل المشكلة والموافقة على شروط المقاومة الفلسطينية.

من ناحية ثانية تراهن (إسرائيل) على أن تؤدي عملياتها العسكرية ضد حركات المقاومة في قطاع غزة

عمدت (إسرائيل) خلال الآونة الأخيرة إلى القيام بعملية تضليل واسعة بشأن موقفها من صفقة تبادل الأسرى المتوقعة لإطلاق سراح جنديها جلعاد شاليت الذي أسرته قوى المقاومة الفلسطينية. (إسرائيل) التي لم تعلن بشكل رسمي موقفها من مبدأ التوصل لصفقة لتبادل الأسرى، ولكنها عمدت إلى استغلال قناة الاتصال غير المباشرة، مع ممثلي حركات المقاومة، التي يمثلها الفريق الأمني المصري في قطاع غزة، من أجل إعطاء انطباعات مضللة حول موقفها الحقيقي والنهائي من الشروط التي طرحتها حركات المقاومة، وكل ذلك من أجل كسب الوقت، والرهان على إمكانية خفض سقف المطالب الفلسطينية.

فمن ناحية أعطت (إسرائيل) انطباعات بأن صفقة تبادل الأسرى أصبحت قاب قوسين أو أدنى، وسمحت للوفد الأمني المصري وغيره من الوسطاء الذين حاولوا التوسط بأن يؤكدوا أنها تتجه للتوافق مع شروط حركات المقاومة، وذلك في ثلاث مسائل أساسية: عدد الأسرى، ونوعية هؤلاء الأسرى، والتزامين بين إطلاق سراح شاليت والدفعة الأولى على الأقل من الأسرى الفلسطينيين.

لكن ما إن سرت هذه التسريبات في الأوساط الصحافية الفلسطينية والعربية الإسرائيلية، حتى عادت المستويات الرسمية الإسرائيلية إلى نسف هذا الانطباع بشكل ممنهج عن طريق تسريبات مضادة لعدد من كبار المعلقين الصهاينة المرتبطين بالمؤسسة الحاكمة. ولعل أوضحها ما نقله بن كاسبيت المعلق السياسي لصحيفة «معاريف»؛ ثاني أكبر الصحف الإسرائيلية، الذي استند إلى مصادر موثوقة في مكتب رئيس الوزراء الصهيوني إيهود أولمرت. وحسب هذا التسريب، فإنه لا يمكن أن تتوصل حركات المقاومة الفلسطينية لصفقة تبادل أسرى مع الدولة العبرية. وحسب ما نشره كاسبيت في معاريف بتاريخ ٨-١١-٢٠٠٦، فإن (إسرائيل) تطرح الآتي:

١- عدد الأسرى الذين توافق (إسرائيل) على إطلاق سراحهم لا يتجاوز بحال من الأحوال ٢٠٠ أسير. في

إلى إنهاكها وإجبارها على خفض سقف مطالبها. (إسرائيل) في هذا الجانب وظفت كلاً من الوسطاء المصريين ورئيس السلطة محمود عباس الذين قاموا بنقل تهديدات (إسرائيل) إلى حركات المقاومة مفادها أنها ستشن حملة واسعة النطاق ضد قطاع غزة في حال لم يتم إطلاق سراح شاليت. (إسرائيل) تقوم حالياً باستهداف قادة ونشطاء الأجهزة العسكرية في حركات المقاومة التي قامت بأسر شاليت.

في نفس الوقت تقوم خلال عمليات الاقتحام الانتقائية في قطاع غزة باعتقال عدد كبير من الأشخاص الذين يتواجدون في المناطق القريبة من مكان أسر الجندي، في محاولة لجمع معلومات استخباراتية تفود إلى معرفة مكان أسره.

ويواصل جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية «الشاباك» عمليات الرصد والمتابعة وتوظيف العملاء من أجل معرفة مكان شاليت. لكن ومع ذلك وحتى لو حدد «الشاباك» مكانه، فإن هذا لا يعني أن (إسرائيل) ستجده فوراً لتنفيذ عملية خاصة لإطلاق سراحه، حيث أن مثل هذه العملية من شأنها أن تنتهي بمقتل الجندي، وغيره من الجنود، الأمر الذي يجعل وضع حكومة أولمرت بالغ الصعوبة.

بعض المصادر الإسرائيلية ترى أن أولمرت قد يكون مستعداً للموافقة على صفقة رزمة شاملة لا تتعلق فقط بشاليت، بل بالتوصل لاتفاق شامل حول التهدئة مع حركات المقاومة، بحيث تتوقف (إسرائيل) عن عملياتها في القطاع مقابل وقف إطلاق الصواريخ على (سديروت) والنقب، إلى جانب إطلاق سراح أسرى فلسطينيين مقابل إطلاق شاليت. وترى هذه المصادر، أنه في هذه الحالة من الممكن أن تبدي (إسرائيل) موقفاً أكثر مرونة إزاء شروط حركات المقاومة لإطلاق سراح الجندي الأسير. ■